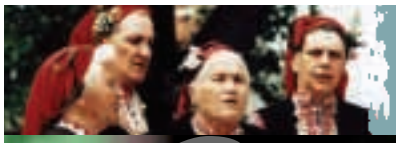

التراث الثقافي غير المادي

التراث الثقافي غير المادي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

© Photo © Bob Schalkwijk تراث شعب زابارا الشفهي و تعابيره الثقافية، إكوادور وبيرو

التحديد والحصر: ا

Photo © Denis Cordier – Fotolia.com

تراث شعب زابارا الشفهي وتعابيره الثقافية، إكوادور وبيرو

إن اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي للبشرية تعرّف التراث الثقافي غير المادي للبشرية بأنه الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات –وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية– التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد، جزءا من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلا عن جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية.

Photo © T. Fernández

Photo © Ministerio de Cultura y Deportes/GMA PRO

الحصر من أجل الصون

يتخذ التراث الثقافي غير المادي أشكالا عديدة. وتوضح الاتفاقية أن أشكال التعبير عن هذا التراث قد تتجلى في عدة مجالات منها على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كوسيط للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي؛

(ب) فنون الأداء؛

(ج) الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات؛

(د) المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون؛

(هـ) المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية.

وغني عن القول إن الكثير من عناصر التراث الثقافي غير المادي قد تنتمي إلى مجال أو أكثر من هذه المجالات.

وتتمثل الأغراض الرئيسية لهذه الاتفاقية في صون هذا التراث وتأمين احترامه والتوعية بأهميته وتيسير التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي في تلك المجالات. وتلتزم البلدان التي تصدق على الاتفاقية (وتسمى الدول الأطراف) بصون التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها. وعلى المستوى الدولي تضع الاتفاقية قائمتين هما "قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل" و "القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية". والهدف من هاتين القائمتين هو استرعاء الانتباه إلى عناصر التراث الثقافي غير المادي التي تشهد على القدرة الإبداعية البشرية والتنوع الثقافي، واسترعاء الانتباه بوجه خاص إلى عناصر هذا التراث التي تحتاج إلى صون عاجل.

وتركز الاتفاقية على الدور الذي تؤديه الجماعات والمجموعات في صون التراث الثقافي غير المادي. وهي تعنى بالعمليات والشروط أكثر مما تعنى بالمنتجات، مشددة على التراث الحي الذي يؤديه الناس وبطريقة جماعية في كثير من الأحيان والذي ينتقل من خلال الخبرة الحية. وتتناول التراث الذي تعتبره الجماعات ذاتها تراثا هاما، وتسعى إلى الإسهام في تعزيز القدرة الإبداعية والتنوع وإلى تحقيق رفاه الجماعات والمجموعات والمجتمع بصفة عامة.

Photo © Ahmed Ben Ismail

Photo © Mila Santova

تقليد مسرحية رابينال أشي الراقصة، غواتيمالا

مجال جامع الفنان الثقافي، المغرب

تعدد الأصوات القديم لفريق رقصات وطقوس من منطقة «شوبلوك» بلغاريا

Photo © Denis Cordier – Fotolia.com

الصون

لكي يظل التراث الثقافي غير المادي حياً يجب أن يكون مرتبطا بمجتمعه المحلي ويعاد إبداعه باستمرار ويُورث من جيل إلى جيل. وإن بعض عناصر التراث الثقافي غير المادي تصبح عرضة لخطر الفناء أو الاندثار إن لم تلق المساعدة، ولكن الصون لا يعني تثبيت أو تجميد هذا التراث في شكله الأصلي الصرف. إن القصد من صون التراث الثقافي غير المادي هو نقل المعارف والمهارات والمعاني. وما تؤكد عليه الاتفاقية هو توريث أو توصيل التراث من جيل إلى جيل أكثر مما هو إنتاج مظاهر ملموسة، مثل الرقصات أو الأغاني أو الآلات الموسيقية أو المصنوعات الحرفية. ومن ثم وإلى حد بعيد إن أي تدبير يستهدف الصون يجب أن يتعلق بتعزيز الشروط المتعددة والمتنوعة، المادية وغير المادية، اللازمة للتطور والتأويل المستمر للتراث الثقافي غير المادي ولتوريثه للأجيال المقبلة.

إن الاختلاف عظيم بين التدابير التي تتخذ لضمان توارث التراث الثقافي غير المادي جيلا عن جيل وبين التدابير اللازمة لحماية التراث المادي (الطبيعي والثقافي). غير أن عددا من عناصر التراث المادي كثيرا ما ترتبط بالتراث الثقافي غير المادي. لذلك تدرج الاتفاقية في تعريفها للتراث الثقافي غير المادي الآلات والقطع والمصنوعات والأماكن الثقافية التي ترتبط به.

هل يعني ذلك أنه ينبغي دائما صون التراث غير المادي وإنعاشه مهما كان الثمن؟ إن هذا التراث مثله مثل أي كائن حي له دورة حياة، ومن ثم من شأن بعض عناصره أن تندثر بعد أن تولد أشكالا جديدة من التعبير. فقد تغدو بعض أشكال التراث الثقافي غير المادي غير ذات أهمية في نظر الجماعة ذاتها على الرغم مما تنطوي عليه من قيمة اقتصادية. ووفقا لما يرد في الاتفاقية ينبغي أن يصان فقط التراث الثقافي غير المادي الذي تعتبره الجماعات جزءا من تراثها ويوفر لها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها. والمقصود في الاتفاقية بعبارة "تعتبره الجماعات" هو عملية رسمية بل في معظم الأحيان غير رسمية تقر بها الجماعات بأن ممارسات وتصورات وأشكال تعبير ومعارف ومهارات معيّنة، وإذا اقتضى الأمر ما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية، إنما تشكل جزءا من تراثها الثقافي.

إن تدابير الصون ينبغي دائما أن تتخذ وتنفذ بموافقة ومشاركة المجتمع المحلي ذاته. وفي بعض الحالات قد يكون تدخل الجهات العامة لصون تراث جماعة ما أمرا غير مرغوب، إذ من شأنه أن ينال من قيمة هذا التراث في نظر الجماعة المعنية. وعلاوة على ذلك ينبغي أن تحترم دائما تدابير الصون الممارسات العرفية التي تحكم الانتفاع بجوانب محددة من هذا التراث، مثال ذلك المظاهر المقدسة للتراث الثقافي غير المادي أو مظاهره التي تعتبر سرية.

قوائم الحصر: التحديد من أجل الصون

إن الاتفاقية وثيقة اختيارية ومعظم موادها صيغت في لغة غير ملزمة بما يتيح للحكومات تطبيقها بمرونة. غير أن وضع القوائم هو أحد الالتزامات النوعية الواردة في الاتفاقية وفي المبادئ التوجيهية لتنفيذها.

إن القوائم جزء لا يتجزأ من عملية صون التراث الثقافي غير المادي، إذ من شأنها أن تزيد الوعي بالتراث الثقافي غير المادي وأهميته بالنسبة إلى الهوية الفردية والجماعية. وإن عملية إعداد قوائم لحصر التراث الثقافي غير المادي، وإتاحة تلك القوائم للجمهور من شأنها أيضا أن تشجع القدرة الإبداعية، والاعتداد بالذات بين الجماعات والأفراد التي تتولد في كنفها أشكال التعبير والممارسات المرتبطة بالتراث الثقافي غير المادي. ومن شأن القوائم أيضا أن توفر الأساس لصياغة خطط عملية لصون التراث الثقافي غير المادي المعني.

وفقا للمادة ١١ من الاتفاقية، على كل دولة طرف أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان صون التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها، وأن تشرك الجماعات والمجموعات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة في تحديد وتعريف عناصر هذا التراث. إن التحديد هو عملية وصف عنصر نوعي واحد أو أكثر من عناصر التراث الثقافي غير المادي في سياقه الخاص وتمييزه عن العناصر الأخرى. وعملية التحديد والتعريف هذه هي المقصودة في الاتفاقية بمصطلح "الحصر"؛ وتشدد الاتفاقية على أن يتم ذلك "بقصد صونه"، أي أن إجراء الحصر ليس مجرد عملية نظرية وإنما هي عملية هادفة ذات مضمون عملي. ومن ثم إذا تم فعلا تحديد عدد من عناصر التراث الثقافي غير المادي يجوز للدول أن تقرر البدء في تنفيذ مشروعات رائدة لصون تلك العناصر.

وإذ تقر الاتفاقية بأن الدول ستتخذ نهوجا مختلفة في وضع القوائم، فإنها تنص على أن كل دولة طرف عليها أن تقوم بوضع قائمة أو أكثر لحصر التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها، وتستوفي هذه القوائم بانتظام (المادة ١٢). ولئن كانت المادتان ١١ و١٢ أكثر إلزاما من سائر مواد الاتفاقية فإنهما مع ذلك يوفران للدولة الطرف قدرا كافيا من المرونة كي تقرر كيفية إعداد قوائمها. إن الدول لها حرية وضع قوائمها بطريقتها. غير أنه يجب تحديد عناصر التراث الثقافي غير المادي تحديدا جيدا في القوائم للمساعدة على تطبيق تدابير الصون.

لا يفترض أن تكون الدولة الطرف قد وضعت قائمة حصر أو أكثر قبل أن تصدق على الاتفاقية، رغم أن الكثير من الدول الأطراف تفعل ذلك منذ عشرات السنين. بل بالعكس إن تطوير واستيفاء قوائم الحصر عملية مستمرة لا نهاية لها. فليس من الضروري إنجاز قائمة من أجل البدء في تلقي المعونة أو طلب الترشيح لقائمتي الاتفاقية. غير أن

مجال جامع الفنان الثقافي، المغرب

مسرحية إلش الغامضة، إسبانيا

المجال الثقافي في مقاطعة بويسون، أوزبكستان

جزيرة "تاكيل" وفن النسيج، بيرو

Photo © UNESCO / Jane Wright

المبادئ التوجيهية لتنفيذ الاتفاقية تقضي بأن الدولة الطرف التي تتقدم بملف ترشيح لقائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل يجب أن تثبت أن العنصر المقترح إدراجه سبق إدراجه في قائمة حصر التراث الثقافي غير المادي الواقع في أراضيها.

ولما كانت هناك اختلافات كبيرة بين الدول فيما يتعلق بالسكان والأراضي وتوزيع التراث الثقافي غير المادي، وأيضا تنوع كبير في هياكلها السياسية والإدارية، تترك الاتفاقية لكل دولة طرف قدرا كبيرا من الحرية في إعداد قوائم الحصر بأكثر الطرق ملاءمة لوضعها بحيث يمكنها أن تأخذ في الحسبان الظروف والشواغل الوطنية والمحلية.

Photo © Jaime Brotons

من بين تدابير الصون التي تعددها الاتفاقية، من المتوقع أن يكون البحث والتوثيق من أول الاستراتيجيات التي تتخذها الدول من أجل فهم "ما هو موجود" و"من يفعله" و"لماذا يفعلونه". وقد تود الدول إنشاء لجان وطنية تعنى بالتراث الثقافي غير المادي من أجل تنسيق بين جهات العمل، بما فيها المؤسسات المعنية والباحثون وممثلو المجتمع المحلي مما يسهل أيضا التفاعل بين أعضاء الجماعات والباحثين.

Photo © National Commission of Uzbekistan

والاختيار متروك للدول بين إنشاء قائمة حصر وحيدة شاملة أو مجموعة من القوائم الأصغر المحدودة. لذلك لا ترد في الاتفاقية أو التوجيهات أي إشارة إلى "قائمة وطنية" بل تشيران إلى "قائمة حصر واحدة أو أكثر". وهكذا لا تضطر الدول إلى إدراج جميع المجالات أو كل الجماعات في منظومة واحدة. كذلك يجوز أن تدرج سجلات وكتالوغات موجودة. وإن نظاماً يتضمن عدة قوائم قد يناسب بوجه خاص الدول الفيدرالية حيث تقع مسؤولية الثقافة خارج نطاق ولاية الحكومة المركزية، بما يتيح للمناطق دون الإقليمية أو الأقاليم أن تضع قوائمها الخاصة بها.

مشاركة حمَلة التقاليد والممارسين

لئن كانت الاتفاقية تترك للدول حرية اختيار طريقة حصر التراث الثقافي غير المادي فإنها تفرض شروطا عدة، أهمها شرط مشاركة المجتمع المحلي.

Photo © Instituto Nacional de Cultura / Dante Villafuerte

بالنظر إلى أن الجماعات هي التي تبدع التراث الثقافي غير المادي وتستبقيه حيا فإنها تحتل موقعا متميزا في عملية صونه. إن الجماعات التي تمارس التراث الثقافي غير المادي مؤهلة قبل غيرها للقيام بتحديد هذا التراث وصونه، ومن ثم ينبغي إشراكها لدى القيام بتحديد هذا التراث عن طريق إدراجه في قوائم الحصر. ويذكّرنا تعريف الاتفاقية للتراث الثقافي غير المادي بضرورة الاعتراف به من جانب الجماعات أو المجموعات أو الأفراد؛ فبدون اعترافهم به لا يمكن أن يقرر أي إنسان آخر أن شكلا من أشكال التعبير أو ممارسة من الممارسات تشكل جزءا من تراثهم. فمن الطبيعي إذاً ألا يجوز وضع قوائم الحصر دون مشاركة الجماعات أو المجموعات أو الأفراد المزمع تحديد تراثهم وتعريفه. وأحيانا قد لا يتسنى للجماعات القوة أو الوسائل اللازمة للقيام بهذه المهمة بمفردها. في هذه الحالة يجوز أن تساعدها الدولة أو الوكالات والمؤسسات و المنظمات في وضع قوائم حصر لتراثها الحي.

يتمثل التوثيق في تسجيل التراث الثقافي غير المادي، في وضعه الراهن، في أشكال مادية وجمع وثائق تتعلق به. وكثيرا ما ينطوي التوثيق على استعمال شتى وسائل وأشكال التسجيل، وكثيرا ما تكون الوثائق محفوظة في المكتبات أو المحفوظات أو مواقع الويب، حيث يمكن أن تطلع عليها الجماعات المعنية والجمهور العريض. ولكن الجماعات والمجموعات لديها أيضا أشكال تقليدية من التوثيق، مثل كتب الأغاني أو النصوص المقدسة وعيّنات النسيج أو نماذج الكتب أو أيقونات وصور تشكل تسجيلات لأشكال التعبير والمعارف من التراث الثقافي غير المادي. ويتزايد استخدام بعض الاستراتيجيات المشهودة في مجال الصون، مثل الجهود الابتكارية التي تبذلها الجماعات في سبيل التوثيق الذاتي والبرامج الرامية إلى استرداد أو نشر وثائق المحفوظات من أجل تشجيع الإبداع المستمر.

كذلك تؤكد المادة ١٣ (د)(٢) على أن الدول الأطراف يجب أن تضع نصب عينيها الممارسات العرفية المرتبطة بالانتفاع بالتراث غير المادي. وفي بعض الحالات قد يعني ذلك أن أشكالا معيّنة من التراث الثقافي غير المادي يجب ألا تدرج في قوائم الحصر، أو أن بعض أشكال التراث الثقافي غير المادي المدرجة في قوائم الحصر يجوز الإفصاح عنها تحت قيود معيّنة. وبدلا من إنشاء وثائق تفصيلية بشأن موضوعات حساسة قد تقرر الجماعات مثلا الإشارة في القوائم إلى من هم حراس معارف معينة. إن توفير المعلومات بشأن عنصر من عناصر التراث الثقافي غير المادي في قائمة حصر يسهل الانتفاع بهذا العنصر. ووفقا لروح الاتفاقية ينبغي احترام إرادة الجماعات التي ترفض إدراج عنصر من تراثها الثقافي غير المادي في قائمة حصر.

ولئن كان هناك عدد من الدول التي تشرك بالفعل وبصورة مكثفة الجماعات الحاملة للتراث الثقافي غير المادي، يظل هناك الكثير من مشروعات إعداد القوائم التي لا تأخذ في الحسبان أحكام الاتفاقية المتعلقة بمشاركة الجماعات. فكثيرا ما كانت هذه القوائم من إعداد منظمات وأفراد من خارج الجماعات ولم توضع بغرض ضمان استدامة التراث الثقافي غير المادي طبقا لما تقضي به الاتفاقية.

تتحمل الدول الأطراف مسؤولية إجراء الترتيبات المؤسسية اللازمة لإشراك الجماعات في عملية إعداد قوائم الحصر. وقد تشمل هذه الترتيبات إنشاء أو تعيين هيئات إدارية مشتركة بين القطاعات تقوم بتقييم التشريعات القائمة ذات الصلة والمؤسسات ونظم الصون التقليدية، كما تقوم بتحديد أفضل الممارسات والمجالات القابلة للتحسين. وتتولى هذه الهيئات إعداد قوائم حصر التراث الثقافي غير المادي، وتطوير سياسات صونه واتخاذ مبادرات للتوعية بأهمية التراث الثقافي غير المادي وحفز مشاركة الجمهور

Photo © Subdirección de Etnografía.Museo Nacional de Antropología

Photo © Pesi S. Fonua

Photo © Jaime Brotons

احتفال السكان الأصليين المخصّص للموتى، المكسيك

لاكالاكا: رقصات وخطابات مغناة في تونغا

مسرحية إلش الغامضة، إسبانيا

في عمليات حصره وصونه. كما تقوم الهيئة الإدارية عند الاقتضاء باستحداث تدابير صون ملائمة لمواد التراث الثقافي غير المادي الموثقة في قوائم الحصر. وقد تود أيضا الدول الأطراف إنشاء هيئات استشارية تضم ممارسين وغيرهم من حاملي التقاليد وباحثين ومنظمات دولية غير حكومية وأفراداً من المجتمع المدني وممثلين محليين وغيرهم من الأطراف المعنية، وأيضا أفرقة محلية مساعدة تضم ممثلين من الجماعات وممارسين ثقافيين وغيرهم ممن يتمتعون بمهارات نوعية ومعارف في مجال التدريب وبناء القدرات. ويمكن أن تُعد تدريجيا طرائق لحصر التراث الثقافي غير المادي وتحديد جميع الأطراف المعنية وإشراكها في هذه العملية. ويجب أيضا تحديد التداعيات الممكنة لعمليات الحصر، والإجراءات اللازمة لضمان قيام علاقة أخلاقية بين الأطراف المعنية والممارسات العرفية التي تحكم الانتفاع بالتراث الثقافي غير المادي.

ينبغي أن تكون عملية الحصر عملية تفاعلية بين القمة والقاعدة تشارك فيها الجماعات والحكومات والمنظمات الدولية غير الحكومية. ومن أجل الوفاء بشرط مشاركة الجماعات ينبغي للدول الأطراف تحديد الإجراءات على النحو التالي:

- تحديد الجماعات أو المجموعات وممثليها على نحو ملائم؛
- ضمان ألا يحصر سوى التراث الثقافي غير المادي الذي تعترف به الجماعات أو المجموعات؛
- تأمين الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للجماعات أو المجموعات قبل الشروع في عملية الحصر؛
- ضمان موافقة الجماعات عندما يشارك أفراد من غير أعضاء الجماعة؛
- احترام العادات العرفية فيما يتعلق بالانتفاع بالتراث الثقافي غير المادي؛
- إشراك الحكومات المحلية أو الإقليمية بصورة فعالة؛
- اعتماد وتطبيق مدونة سلوك تراعي الدروس المستخلصة من الممارسات الجيدة حول العالم.

إعداد قوائم الحصر

إن الكثير من نظم وضع قوائم الحصر ومعظم القوائم القديمة لم يكن في حسبانها موضوع الصون كما هو

مقصود في اتفاقية ٢٠٠٣. وكان عدد منها مصمما من جانب الباحثين لتلبية حاجات الباحثين. وفضلا عن ذلك تثير بعض قوائم الحصر القديمة مشكلات لكونها ربما أعدت في ظروف الاستعمار أو كجزء من عمليات بناء الدولة.

تفترض المادة ١١(ب) والمادة ١٢ كلتاهما ضرورة تغطية مجموع التراث الثقافي غير المادي في كل بلد، إذ تشيران إلى التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضي كل دولة عضو. ومن ثم ينبغي أن تكون قوائم الحصر شاملة وكاملة قدر الإمكان. غير أن في حالات كثيرة تصبح هذه المهمة شبه مستحيلة. فلا يمكن استكمال القوائم أو استيفاؤها بصورة كاملة نظرا لاتساع نطاق التراث المشمول بالاتفاقية ولكون التراث الثقافي غير المادي يتغير ويتطور باستمرار.

Photo © Hasim Polat

Photo © Mongolian National Centre for Intangible Heritage

"السيما" رقصة المولوي، تركيا

الموسيقى التقليدية للمورين كور، منغوليا

التوثيق الذي يستند إلى المجتمع المحلي يسهم في استدامة التراث الثقافي غير المادي في الفلبين

فيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ شرعت جماعة "سوبان" في غرب مندناو في الفلبين في عملية توثيق ابتكارية لمعارفها الأصلية عن النباتات الموجودة في أراضيها التاريخية. وتستمد هذه النباتات قيمتها في نظر تلك الجماعة من أوجه استعمالها الطبية والزراعية والاقتصادية والدينية.

إن التنوع النباتي في المنطقة يتضاءل نتيجة للضغط السكاني وتغير المناخ. ورأى الشيوخ أنه مع تضاؤل التنوع النباتي تتضاءل أيضا المعارف بشأن النباتات. وأدركوا أيضا أنه مع انخراط الأجيال الجديدة في صفوف المجتمع العام لم تعد المعارف الأصلية المنقولة شفهيا تنتقل من جيل إلى جيل وأنها قد تكون في طريقها إلى الزوال.

سعى قادة جماعة "سوبان" إلى الحصول على المساعدة من منظمات متخصصة لتمدهم بالمهارات اللازمة ليقوموا بأنفسهم بتوثيق هذه المعارف الأصلية، وعمل إلى جانبهم خبراء خارجيون بصفة وسطاء ميسرين. وقام الشيوخ الأميون بتوفير المعلومات بينما اضطلع أعضاء الجماعة الأصغر سنا من المتعلمين بدور الموثقين.

تمّ تجميع المواد الموثقة في وسائط متعددة وفي أدوات تعليمية شعبية أخرى باللغة الإنجليزية مصحوبة بترجمة بالسوبان. وسجلت هذه المواد رسميا لدى المكتب الحكومي لحقوق المؤلف من أجل ضمان حقوق الملكية الفكرية للجماعة. وغدا البرنامج التعليمي للجماعة يستخدم هذه المواد لتعريف الأطفال في المدارس بثقافتهم؛ كما تستخدم هذه المواد في المناهج المخصصة للبالغين الذين يودون تعلم القراءة والكتابة بلغة أجدادهم.

واتضح أن هذا "التوثيق الذاتي" طريقة ناجحة لصون المعارف النباتية المنقولة شفهيا وتوفيرها للأجيال الحاضرة والقادمة، وأنه يسهم في استدامة هذا الجزء من التراث الثقافي غير المادي للسوبان.

Photo © Vel J. Suminguit

طقس يقوم به "السوبان" قبل إدخال عنصر جديد في نظام توثيق موقع ما، ويتمثل بطلب الإذن من "الأرواح"، وإعلامها بإعداد مجموعة من العناصر في نطاق هذا التوثيق

مشروع مدته أربع سنوات لتسجيل الموسيقى الحية والرقصات التقليدية في إثيوبيا: نحو قائمة حصر كاملة للتراث الوطني الثقافي غير المادي.

إن إثيوبيا التي تحتضن أكثر من ٨٠ لغة حية وثقافة قديمة ترفدها تأثيرات من أفريقيا ومن الشرق الأوسط إنما هي أرض التنوع المدهش. وتعبر موسيقى ورقصات هذا البلد عن الوضع المتميز لإثيوبيا التي شكّلها تاريخ طويل من فترات العزلة ومن فترات التبادل الناجمة عن سياق جغرافي وسياسي فريد.

لقد نشأت الموسيقى في إثيوبيا من التقاليد المسيحية الأرثوذكسية ومن تقاليد اليهودية والإسلام، وتأثرت بأشكال الموسيقى متعددة الأصوات والآلات الموسيقية القادمة من أفريقيا ومن الشرق الأوسط. ولئن كان الغناء يغلب عليها فإن الموسيقى الإثيوبية تستخدم شتى الآلات التي ربما يعود بعضها إلى زمن العهد القديم. ومن بين هذه الآلات تنتشر قيثارة الباغانا والكرار وكمان الماسنقو وطبول الكابارو وناي الواشنت.

وقد أطلقت اليونسكو مشروعا مدته أربع سنوات لجمع وحصر تقاليد الموسيقى والرقص في إثيوبيا. وكخطوة أولى لوضع قائمة حصر شاملة تضم جميع أشكال التراث الثقافي غير المادي الموجود في إثيوبيا يستهدف المشروع بناء قدرات محلية وتوثيق الممارسات والتقاليد الحية.

ومن أجل ضمان قيام الأخصائيين الإثيوبيين بمواصلة العمل، تنظم في جامعة أديس أبابا ومعهد يارد للموسيقى دورات في الإثنولوجيا الموسيقية تستخدم في مقرراتها مواد مخصصة باللغتين الإنجليزية والأمهرية. وبدأ التدريب على طرق حصر أشكال الرقص والموسيقى في عام ٢٠٠٦ بإعداد مسح لمختلف التقاليد الموسيقية الموجودة في العاصمة الإثيوبية بعنوان "الساحة الموسيقية في أديس أبابا". وفيما بعد سينضم الطلاب إلى الأخصائيين الأوروبيين الذين يقومون بدراسات ميدانية للتقاليد والممارسات السائدة في مناطق مختلفة.

Photo © David Stehl/UNESCO

وتشمل الأنشطة إجراء دراسات بين شعب "المعال" في جنوب إثيوبيا، وتنظيم دورات تدريبية لموظفي متحف ومركز بحوث جنوب أومو بمدينة جنكا في مجال معدات التسجيل متعدد المسارات للأصوات المتعددة. وستحصل أيضا عدة مراكز ومتاحف في أنحاء البلد على التدريب والمعدات الملائمة لحاجاتها الخاصة.

ومع إنجاز المشروع سيتم تدريب جيل من الإثيوبيين المؤهلين لمواصلة إعداد قائمة حصر للتراث الوطني الثقافي غير المادي وضم مجالات أخرى إليها، كما يتم توعية السلطات المحلية والوطنية بأهمية التراث الثقافي غير المادي بما يسهم مباشرة في صون التراث الحي لإثيوبيا على المدى الطويل.

Photo © François-Xavier Freland / UNESCO

رقصة فيمبوزا الشفائية، ملاوي

كرنفال بارانكيلا، كولومبيا

إزاء كمية التراث غير المادي الواجب تحديدها وتصنيفها قد يتعين تحديد عدد الأولويات. لذلك ربما تعيّن البدء بحصر العناصر التي ترى الجماعات أو الممارسون أنها ذات أهمية خاصة بالنسبة لهويتهم، أو أنها تمثل بوجه خاص تراثهم الثقافي غير المادي. وينبغي ألا يُنسى دور وضع قوائم الحصر باعتباره تدبيرا يستهدف الصون. لذلك ينبغي الإشارة عند الإمكان إلى استدامة العناصر التي يتم حصرها وإبراز المخاطر التي تحيق بها. وينطبق ذلك مثلا على قوائم الحصر في البرازيل وكولومبيا. وأما في بوتان وبلغاريا وليتوانيا فإن خطر الاندثار يستخدم معيارا للإدراج في القوائم.

ومن أجل الإسراع في بلوغ درجة من التمثيلية في القوائم قد تود الدول استهلال قوائمها بتضمينها قدر محدود من المعلومات. وقد تولى بعض العناصر عناية أكبر من غيرها ولكن يُنصح بالعمل قدر الإمكان على تقديم كل عنصر من العناصر وفقا لنموذج موحد، والإشارة إلى المعلومات المتوافرة في مكان آخر بدلا من إدراجها في القائمة.

ينبغي استيفاء القوائم بانتظام وفقا لما تنص عليه المادة ١٢ من الاتفاقية. وهو أمر جوهري لأن التراث الثقافي غير المادي في تطور مستمر ويتعرض لما قد ينشأ حوله من مخاطر تهدد استمراريته. فهناك العديد من القوائم الوطنية التي تضم عناصر لم تعد موجودة وقوائم أخرى تضم معلومات بشأن ممارسات تغيرت تماما. وعلى الدول الأطراف أن توفر دوريا معلومات مناسبة بشأن قوائمها بما فيها معلومات بشأن عملية الاستيفاء المنتظم.

وتترك الاتفاقية صراحة للدول الأطراف حرية الاختيار بين وضع قائمة واحدة أو أكثر، ولكنها لا تذكر المعايير اللازمة لتحديد نطاق كل قائمة في حالة اختيار نظام تعدد القوائم. وقد يتبادر إلى الذهن وضع قوائم منفصلة لمختلف مجالات التراث الثقافي غير المادي، أو مختلف الجماعات أو مختلف المناطق أو مختلف الموضوعات بالنسبة للدول الفيدرالية. وأيا كانت الأطراف المشاركة في إعداد القوائم كليا أو جزئيا فإن الدول، أي الدول الأطراف في الاتفاقية، هي التي تتحمل في نهاية المطاف مسؤولية إعداد ووضع قوائمها.

Photo © Ministry of Culture, Republic of Colombia

Photo © Ministry of Culture, Republic of Colombia

ولئن كانت الدول الأطراف قد تنزع إلى اتباع تعريف التراث الثقافي غير المادي الوارد في الاتفاقية لدى إعدادها لقوائم الحصر، فإنها ليست ملزمة بذلك ولا سيما أنه من الممكن وضع هذه القوائم بطريقة أكثر ملاءمة لظروف الدولة الطرف المعنية. ومع ذلك إذا اقترحت دولة طرف عنصرا لإدراجه في القائمة التمثيلية أو في قائمة الصون العاجل، أو إذا أرادت الحصول على مساعدة مالية بشأن هذا العنصر سيتعين عليها أن تثبت أنه ينطبق عليه تعريف التراث الثقافي غير المادي كما تنص عليه المادة ٢ من الاتفاقية.

تضم معظم القوائم نظاما لتصنيف التراث الثقافي غير المادي. ويمكن أن يبدأ بتحديد المجالات التي تعددها المادة ٢,٢ من الاتفاقية: التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي؛ وفنون الأداء؛ والممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات؛ والمعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون؛ والفنون الحرفية التقليدية. وكما سبق أن ذكرنا فإن الاتفاقية تشير بوضوح إلى أن هذه المجالات ليست شاملة، وأن أي نظام تصنيف ليس سوى أداة للمساعدة على ترتيب المعلومات في إطار قائمة للحصر.

بعض نظم قوائم الحصر، مثل نظم الرأس الأخضر وموريشيوس وجنوب أفريقيا، تحدد المجالات إلى حد ما وفقا لما تحدده اتفاقية ٢٠٠٣. وفي دول أطراف أخرى يوجد تنوع كبير في هذا الصدد: فبعضها ولا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية يقدم اللغات باعتبارها تراثا ثقافيا غير مادي في حد ذاته وليس "كواسطة للتعبير عنه"، وغيرها يذكر صراحة "الموسيقى والرقص" بدلا من عبارة "فنون الأداء"؛ كما توجد دول أطراف أخرى تفصل بين الموسيقى والرقص.

ومع ذلك يمكن أن تندرج في المجالات التي تحددها الاتفاقية فئات كثيرة من الفئات المدرجة في القوائم الوطنية، مثال ذلك "الطب التقليدي" و"نظم المعارف الأصلية" التي يمكن تصنيفها تحت "المعارف المتعلقة بالطبيعة"، وفئات مثل "الألعاب" أو "المنظمات الاجتماعية" يجوز إدراجها في مجال "الممارسات الاجتماعية". كما أن موضوعات مثل "الأساطير" وأسماء الأماكن أو الأشياء أو الحيوانات يمكن إدراجها تحت "أشكال التعبير الشفهي"، وبعض الاحتفالات الدينية وأشكال الحج تحت "الطقوس والاحتفالات". أما الفئات مثل "احتفالات الذكرى والمعتقدات" أو "المعلومات المتعلقة بالأنساب" أو "تقاليد الطهي" فيمكن أن يكون مكانها في مجال أو أكثر من المجالات الواردة في المادة ٢ من الاتفاقية. إن الاختلاف بشأن تحديد المجالات يعبر عن الاختلاف بين الجماعات في مختلف أرجاء العالم فيما تركز عليه من تراث ثقافي غير مادي، وهو ما يتسق مع تشديد الاتفاقية على أن كل دولة تنشئ قوائمها بطريقة تتفق مع ظروفها. فمثلا لدى كل من الجزائر وهاييتي فئات منفصلة لتصنيف ممارسات دينية معيّنة.

لا تقتصر بعض نظم الحصر على عناصر التراث الثقافي غير المادي. مثال ذلك نظام ليتوانيا الذي يدرج عناصر مادية ترتبط بممارسات من التراث الثقافي غير المادي في فئة حاملي التقاليد أو المحفوظات، وأيضا عدة عناصر لم تعد تمارس. ومن جهة أخرى توجد في بلجيكا خطط لإدراج عناصر من الثقافة على الويب «السيبركولتور» والممارسات الافتراضية في نظام تصنيف التراث الثقافي غير المادي.

ويتمثل اختلاف رئيسي آخر بين الدول في أن عددا منها يكتفي بعناصر التراث الأصلي الثقافي غير المادي بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية مثلا في حين تأخذ دول أخرى في الاعتبار التراث الثقافي غير المادي للجماعات المهاجرة. وثمة الكثير من الدول متعددة الثقافات التي لا تقتصر على أشكال التعبير والممارسات الثقافية الأوسع انتشارا، وإنما تضع في اعتبارها منذ البداية التراث الثقافي غير المادي لمجموعات الأقليات.

هناك أيضا تفاوت عظيم في كمية الوثائق الواردة في القوائم وفي درجة تفصيلها. ويبدو أنه من غير الممكن عمليا أو ماليا توفير معلومات تفصيلية بشأن كل مظاهر التراث الثقافي غير المادي الموجودة في البلدان التي يتسم تراثها الثقافي غير المادي بتنوع هائل. إن نصف النظم تقريبا المستخدمة حاليا تقدم عددا كبيرا من الوثائق في حين لا تسترسل النظم الأخرى في توفير المعلومات بشأن العناصر المدرجة في القوائم. وتتخذ الوثائق شكل كاتالوغات أو سجلات وفي حالات أخرى تقدم المعلومات في شكل مصطلحات موسوعية. وفي البرازيل يوجد نظام يجمع بين النهجين. ثمة عناصر من المستوى الوطني أدرجت في "سجل" وعناصر من مستوى آخر أدرجت في "قائمة حصر". فعلى المستوى الوطني توفر الوثائق المتعلقة بهاتين الفئتين على نطاق واسع في حين تخلو قوائم الحصر في الولايات الفيدرالية من هذا القدر الكبير من الوثائق.

Photo © Oranazar Matvakubov

موسيقى شاشمقام، أوزبكستان وطاجيكستان

Photo © Andrew P. Smith / UNESCO

في معظم البلدان لا توجد أحكام قانونية لحماية حقوق الملكية التي تعود للجماعات ومجموعات الممارسين وحاملي التقاليد بشأن ممارساتهم وأشكال تعبيرهم الثقافية والاجتماعية. ومن ثم يصبح الحذر ضروريا عند التعامل مع المعلومات سهلة المنال التي قد يكون لها تطبيقات تجارية. فبدون الحماية القانونية المناسبة تستطيع أطراف خارجية استعمال المعلومات واستغلالها تجارياً، وهي معلومات مثل المعارف الطبية التقليدية والمعارف المتعلقة بالموارد الطبيعية والمعارف المتعلقة بالموسيقى والتقاليد الشفهية. ونظراً لأن الجماعات يجب أن تعطي موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة قبل أن يشرع في حصر تراثها، فإن هذه الجماعات يمكنها أن تقيد المعلومات التي تود توفيرها ـأو أن ترفض توفيرها تماماً ـ بشأن عناصر من تراثها الثقافي غير المادي. وقد لا تدرك دائما الجماعات القيمة الكامنة في تراثها الثقافي غير المادي في نظر الآخرين، لذلك ينبغي للمسؤولين عن عمليات الحصر أن يحرصوا على ألا تدرج في القوائم معلومات من شأنها أن تنتهك الخصوصية أو تدعو إلى الاستغلال الجائر من قبل أطراف خارجية.

لا تنص الاتفاقية على حد أدنى لمدة استمرار الممارسات ونقلها جيلاً عن جيل حتى تعتبر هذه الممارسات من عناصر التراث الثقافي غير المادي. بيد أن عددا من الدول تفرض هذا الشرط فيما يخص العناصر موضع الحصر وتتراوح المدة المقررة بين جيلين أو ثلاثة وسبعة أجيال. وفي بعض الحالات يصعب تحديد المدة التي تناقلت عبرها التقاليد بين الأجيال ولا سيما لدى الجماعات التي لم توجد لغتها الأولى بشكل مكتوب. ولما كانت الجماعة هي التي تقرر ما تعتبره تراثها الثقافي غير المادي يبدو أن فرض حد زمني موحد يتعارض مع الاتفاقية.

Photo © UNESCO / Yves Parfait Koffi

تراث غيليد الشفهي، بنين ونيجيريا وتوغو

تراث شعب المارون في بلدة مور، جامايكا

Photo © Juan Rodriguez Acosta

تقليد المسرح الراقص «كوكولو»، الجمهورية الدومينيكية

ينبغي إيلاء عناية خاصة للتطورات السريعة الناجمة عن عوامل خارجية: فلئن كانت لها جذور في عناصر من التراث الثقافي غير المادي فإنها لا تعتبر دائما نتاجا لسلسلة غير منقطعة من التطور. وثمة نظم للحصر لا تدرج العناصر التي تم إنعاشها إذا حدث انقطاع في السلسلة؛ وثمة نظم أخرى تدرجها إذا اعتبرتها الجماعات جزءا من تراثها.

تقوم بعض الدول بتقسيم قوائمها وفقا لخطوط إدارية داخلية. مثال ذلك فنزويلا التي تقدم التراث الثقافي لكل من بلدياتها بصورة منفصلة. أما الدول الفيدرالية فهي كثيرا ما تضع قوائمها بناء على تقسيم الولايات؛ وبالفعل تستخدم دول كثيرة التقسيمات الإدارية كمبدأ أساسي للتصنيف.

التجربة البلغارية بشأن قوائم الحصر

في بلغاريا على المستوى الوطني، تقع على عاتق وزارة الثقافة (اللجنة الوطنية المعنية بالتراث الشعبي) ومعهد التراث الشعبي التابع للأكاديمية البلغارية للعلوم مسؤولية صون التراث الثقافي غير المادي وحصره وتعزيزه. وجرى خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ تنفيذ مشروع للحصر. فأعدت قائمة حصر ذات مستويين وطني وإقليمي محلي وفقا للتقسيمات الإدارية القائمة، تجمع بين المبدأ الإقليمي والتصنيف وفقا لخلفية إثنية ودينية نظرا لأن هذين العاملين كثيرا ما يتطابقان. وكان المعيار الرئيسي لإدراج عنصر في قائمة الحصر هو الأصالة ودرجة التمثيلية والقيمة الفنية ومدى الترسخ في التقاليد. وشملت المجالات المختارة لتصنيف التراث الثقافي غير المادي الطقوس والاحتفالات التقليدية والأغاني والموسيقى والرقصات التقليدية وألعاب الأطفال والحكايات التقليدية والمصنوعات الحرفية التقليدية والإنتاج التقليدي للمصنوعات والمنتجات المنزلية والطب التقليدي. وأرسل استبيان أعده الخبراء إلى الجماعات عن طريق القنوات الإدارية وعن طريق شبكة المراكز الثقافية ومراكز المجتمع المحلي؛ ثم قام الخبراء بتحليل البيانات التي جمعت وأعدوا نسخة أولية من قائمة الحصر نشرت على الإنترنت للحصول على تعليقات عليها. وبعد الأخذ بالتعليقات ومزيد من البحث الميداني صدرت قائمة الحصر في صورتها النهائية المطبوعة والمنشورة على الإنترنت.

وتضطلع اليوم المراكز الثقافية ومراكز المجتمع المحلي بمهمة نقل وتوصيل المعارف والمهارات في مجال التراث الثقافي غير المادي، وذلك بالتنسيق مع الإدارة الإقليمية للسياسات الثقافية التابعة لوزارة الثقافة.

التجربة البرازيلية بشأن قوائم الحصر

تعود تجربة البرازيل في وضع قوائم الحصر إلى الثلاثينات عندما أنشئ معهد التراث التاريخي والفني، وتم تطبيق قانون إداري يسمى Tombamento من أجل توفير الحماية القانونية للتراث الثقافي المنقول وغير المنقول. واستند هذا القانون إلى المفاهيم الغربية للأصالة بما في ذلك صون الممتلكات في شكلها الأصلي قدر الإمكان، مع التركيز على الأشياء أكثر من التركيز على العمليات الاجتماعية المرتبطة بها. وعندما جرى في السبعينات التوسع في مفهوم التراث الثقافي ليشمل الأصول غير المادية بدا من البديهي أنه من الضروري صون الأصول الثقافية الحية بالوسائل الملائمة، مما أدى في نهاية الأمر إلى صدور قرار في عام ٢٠٠٠ بإنشاء "سجل الأصول الثقافية غير المادية".

ومن خلال هذا السجل تم توثيق ونشر مواد التراث الثقافي غير المادي مع مراعاة الحقوق الجماعية والفردية المرتبطة بهذا التراث. وبالنظر إلى الطابع الدينامي للتراث الثقافي غير المادي ينبغي استيفاء السجل بصفة دورية كل عشرة أعوام على الأقل. وتعتبر الممتلكات المسجلة "تراثا ثقافيا برازيليا" مما يؤهلها للحصول على الترويج وعلى الدعم المالي لخطط صونها. وبموازاة السجل أنشئ برنامج وطني للتراث غير المادي، من أجل صون التنوع الإثني والثقافي للبلد ضم "القائمة الوطنية لحصر المراجع الثقافية". ولأغراض هذه القائمة قام معهد التراث التاريخي والفني بإعداد منهجية لوضع القوائم ترمي إلى تحديد الأصول الثقافية المادية وغير المادية. وتنقسم الأصول الثقافية غير المادية إلى أربع فئات: "الاحتفالات" و"أشكال التعبير" و"الصناعات الحرفية أو المعارف التقليدية" و"الأماكن أو الفضاءات الطبيعية". أما الإطار المحلي لأنشطة الحصر فقد يتحدد بقرية أو محافظة أو منطقة أو قطاع حضري أو منطقة جغرافية متميزة ثقافيا أو مجمع من الأراضي.

وتتضمن منهجية الحصر ثلاث مراحل: (١) الجمع الأولي، (٢) التحديد والتوثيق، (٣) التأويل. وتشدد قوائم الحصر التي وضعها معهد التراث التاريخي والفني على المراجع الثقافية للسكان الأصليين والمواطنين البرازيليين ذوي الأصول الأفريقية والمجموعات القاطنة في الخلايا الحضرية المحمية، وأيضا السكان المقيمين في سياقات حضرية متعددة الثقافات. كما تركز بوجه خاص على الممتلكات الثقافية المهددة بالخطر.

ووفقا لما يفيد به معهد التراث التاريخي والفني، إن من أهم أهداف حصر التراث الثقافي غير المادي الحفاظ على التنوع الثقافي للبلد في سياق من التيارات التي تنزع إلى فرض التجانس، والإسهام من خلال تطبيق آليات الصون في الاستيعاب الاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية لحاملي التقاليد. ومنذ عام ٢٠٠٠ أنجز معهد التراث التاريخي والفني ٤٨ قائمة حصر تحتوي على مراجع ثقافية من كل البلدان، وهناك ٤٧ قائمة أخرى في طور الإنجاز. وقد تم إحصاء ١٦ عنصراً ثقافياً منذ ٢٠٠٢ ، وكذلك ١١ خطة عمل قيد التنفيذ، من أجل تأمين نقلها إلى الأجيال واستمرارها.

Photo © Yu, Jae-Won

مهرجان غانغنونغ دانوي، الجمهورية الكورية

Photo © J.K Walusimbi

الأنسجة المصنوعة من قشور الفاكهة في أوغندا

التجربة الفنزويلية بشأن قوائم الحصر

بموجب القانون الفنزويلي لحماية التراث الثقافي والدفاع عنه الصادر في ١٩٩٣ أنشئ معهد التراث الثقافي (http://www.ipc.gob.ve). ومن المهام الرئيسية لهذا المعهد حصر التراث الثقافي لفنزويلا. وأثناء عملية حصر أولى لم يُعلن إلا عن ٦١٠ ممتلكات ثقافية من بينها ٤٧٦ هي ممتلكات معمارية (من الطراز الكولونيالي). وأدرك المعهد حينئذ أن ذلك لا يبيّن مدى غنى وتنوع التراث الثقافي للبلد. ومن ثم قرر في عام ٢٠٠٣ أن يبدأ مشروعا جديدا يستهدف إبراز جميع أشكال التراث الثقافي في جميع بلديات فنزويلا. وبحلول عام ٢٠٠٥ تم تسجيل ٦٨٠٠٠ شكل من أشكال التعبير من التراث المادي وغير المادي، وأزمع إنجاز المشروع بحصر حوالي ١١٠٠٠٠ شكل.

واستهدفت قائمة الحصر الجديدة بيان المظاهر الثقافية التي تعتبرها الجماعات جزءا قيّما من تراثها. وبذلك استبعدت المبادئ المستخدمة في السابق التي كانت تستند إلى قيام أخصائي بتحديد القيمة الاستثنائية لتلك المظاهر، وإلى تملك المجتمع بأسره للتراث من خلال السياسات العامة. فبدلا من ذلك أصبح الهدف النهائي لقائمة الحصر الجديدة هو تسجيل جميع الأنشطة والمظاهر والمنتجات وأشكال التعبير التي تمثل كل جماعة ومجموعة في فنزويلا وتعبر عن خصائصها الاجتماعية. واستخدم معيار أساسي للحصر هو "الطابع التمثيلي" للتراث الثقافي المادي وغير المادي للجماعات والمجموعات، بما في ذلك حصر الأشخاص ذوي المهارات المتميزة التي ترمز إلى هوية جماعية.

وفي عام ٢٠٠٤ بدأ العمل الميداني عن طريق جمع المعلومات من البلديات، باستخدام استبيانات قديمة أثبتت قلة جدواها إذ أنها لم تكن تعبر عن مبدأ التمثيل، كما أنها لم تتضمن الأسئلة الملائمة لتقييم أشكال التراث غير الآثار أو المواقع. ومن ثم أعدت استبيانات جديدة بحيث يقود كل سؤال إلى السؤال التالي، مع ترك قدر من المرونة يسمح بتجميع وتحرير المعلومات فيما بعد. وكان معيار التقييم المستخدم في تحديد الطابع التمثيلي هو ضرورة إثبات التثمين الجماعي للممتلكات الثقافية المراد تسجيلها. وتمّ استبعاد العناصر التي لا تستوفي هذا الشرط.

وتم تنظيم عملية جمع المعلومات عن طريق شبكة المعلمين المحليين وهي من أوسع الشبكات العامة في البلد. وأحيطت الجماعات علما بنطاق المشروع وأغراضه وأبلغت بإن المعلومات التي توفرها لن تنشر إلا بموافقتها. وتم تسجيل التراث الثقافي لكل بلدية في خمس فئات: القطع، والتراث المبني، وأشكال الإبداع الفردي، والتقاليد الشفهية، والمظاهر الجماعية.

وتولى فريق للتحرير والنشر تلخيص المعلومات في هيئة وصف موجز لكل عنصر من العناصر وذلك لأسباب عملية تتعلق بإصدار قائمة الحصر. أما بقية المعلومات المكتوبة والسمعية البصرية فقد أدرجت رقميا في قاعدة بيانات مركزية تابعة لمعهد التراث الثقافي، بغرض إتاحتها للجمهور العام عبر الإنترنت وغيره من الوسائل. ويزمع أيضا إصدار قرص مدمج يحوي التراث الثقافي لكل منطقة إدارية في فنزويلا وأيضا مشروعا للتصنيف الثقافي. وتعتبر قائمة الحصر أداة ثقافية وتربوية يمكن استخدامها في السياسات الإنمائية.

ومن وجهة نظر قانونية، قررت المحكمة العليا في فنزويلا أن كل التراث الثقافي الذي تم تسجيله ونشره في قائمة الحصر يحظى بالحماية بموجب قانون حماية التراث الثقافي والدفاع عنه. وعندما تخصص موارد مالية لصون التراث الثقافي غير المادي المسجل في قائمة الحصر تعطى الأولوية للتراث الثقافي المهدد بالاندثار. وقد تمّ حتى الآن حصر أكثر من ٨٤٠٠٠ شكل من أشكال التراث الثقافي، ونشر أكثر من ١٦٠ كتالوغاً وهي متوفرة مجاناً في كل المؤسسات الثقافية والاجتماعية والتربوية التابعة لكل بلدية.

Photo © Jojo Unalivia / UNESCO

ملحمة درانغن للـ"ماراناو" لبحيرة لاناو، الفلبين

مخطط أولي لحصر عناصر التراث الثقافي غير المادي

١. تحديد العنصر
١,١ اسم العنصر كما تستعمله الجماعة أو المجموعة المعنية؛
١,٢ عنوان قصير ينطوي على أكبر قدر من المعلومات (بما في ذلك الإشارة إلى المجال أو المجالات)؛
١,٣ الجماعة أو الجماعات المعنية؛
١,٤ الموقع الطبيعي للعنصر؛
١,٥ وصف مختصر.

٢. خصائص العنصر
٢,١ العناصر المادية المرتبطة به؛
٢,٢ العناصر غير المادية المرتبطة به؛
٢,٣ اللغة (أو اللغات) وسياق (أو سياقات) ومستوى (أو مستويات) الكلام المعني؛
٢,٤ أصل العنصر كما يراه أصحابه.

٣. الأشخاص والمؤسسات ذات الصلة بالعنصر
٣,١ الممارسون/فنانو الأداء: الاسم، العمر، الجنس، الوضع الاجتماعي، الفئة المهنية، الخ؛
٣,٢ المشاركون الآخرون (مثل الحاملون/الحراس)؛
٣,٣ الممارسات العرفية التي تحكم الانتفاع بالعنصر أو بجوانب منه؛
٣,٤ طرائق النقل؛
٣,٥ المنظمات المعنية (المنظمات الدولية غير الحكومية وغيرها).

٤. حالة العنصر: قابليته للاستدامة
٤,١ الخطر الذي يهدد الممارسة؛
٤,٢ الخطر الذي يهدد النقل؛
٤,٣ توافر عناصر وموارد مادية مرتبطة؛
٤,٤ استدامة العناصر والموارد المادية المرتبطة؛
٤,٥ تدابير الصون المتخذة.

٥. جمع البيانات وحصرها
٥,١ موافقة الجماعة/المجموعة ومشاركتها في جمع البيانات وحصرها؛
٥,٢ القيود على البيانات المحصورة، إن وجدت؛
٥,٣ الخبير أو الخبراء: الاسم والوضع أو الانتماء؛
٥,٤ تاريخ ومكان جمع البيانات؛
٥,٥ تاريخ إدخال البيانات في قائمة الحصر؛
٥,٦ قام بإدخال البيانات...

٦. الإشارات المرجعية إلى الآداب والاسطوانات والمواد السمعية البصرية والمحفوظات.

Photo © Ministry of Culture of the Republic of Colombia

المجال الثقافي «بالانكيه» في سان باسيليو، كولومبيا

المجال الثقافي في سوسو بالا، غينيا

فن العاشق الأذربيجاني، أذربيجان

Photo © Agdes Baghirzade

Photo © Philippe Bordas

التراث
الثقافي
غير المادي

NORWEGIAN MINISTRY
OF FOREIGN AFFAIRS
بدعم من حكومة النرويج

Photo © Bob Schalkwijk ثراث شعب دايا الشفهي و تعابيره الثقافية، إكوادور، ديسمبر

التراث الثقافي
غير المادي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

التراث الثقافي غير المادي، الذي تتوارثه الأجيال، تعيد الجماعات والمجموعات خلقه بشكل دائم وهو يعطيها الإحساس بالهوية وبالاستمرار، فيتم بذلك تشجيع احترام التنوع الثقافي والإبداع البشري.

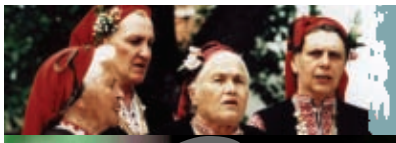

التراث الثقافي غير المادي

© تراث شعب زابارا المشفي و تعابيره الثقافية، إكوادور ديبرو Photo © Bob Schalkwijk

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

UNESCO

التراث الثقافي
غير المادي